

## «الارادة السنوية»

- لما كانت الدورة الاعتيادية الحالية للمجلس التشريعي تنتهي يوم ١٦ آذار سنة ١٩٣٣ .
- وحيث لا تزال هنالك بعض اعمال تشريعية تستدعي ان يواصل المجلس المشار اليه اجتماعاته .
- فبحر عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن .
- استناداً للمادتين التاسعة عشرة والتاسعة والعشرين من القانون الاساسي .
- وبناءً على ما عرضه علينا فخامة رئيس وزرائنا .
- لصدر ارادتنا بما هوأت :
- « يمد اجل الدورة الاعتيادية الحالية للمجلس التشريعي مدة اربعة عشر يوماً تنتهي بانتهاء يوم ٣٠ آذار سنة ١٩٣٣ »

١٩٣٣-٣-١١

«عبد الله»

رئيس الوزراء

عبد الله سراج

الرئيس - مواضيع الجلسة القادمة .

ما يرد من اللجان .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي

# الجريدة الرسمية

## الانتخابات التشريعية

عمان : المجلس في ٣ محرم ١٣٥٢

و ٢٧ نيسان ١٩٣٣

## مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة السادسة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٢٠-٣-١٩٣٣

## الفقرات

الصفحة

٢٥٨

٢٥٨

٢٥٨

٢٥٩

٢٥٩

٢٦١

٢٦١

٢٦١

٢٦١

٢٦٢

٢٦٢

٢٦٦

٢٦٦

٢٦٩

٢٧٠

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٩

قانون الميزانية الخاص رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

قانون تعديل رسوم الحمامة لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

قانون تعديل قانون رسوم عقد الكساح لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

قانون إلغاء قانون اجور المساكين والدكاكين لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

قانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

اقتراح العضو حسين باشا الطراونه ورفقائه بشأن الخلاف الناشئ بين العدوان .

اقتراح العضو حسين باشا الطراونه بشأن إلغاء قانون النفي والابعاد .

اقتراح العضو ناجي باشا الزعام بشأن تعديل قانون الجراح .

اقتراح الاعضاء عادل بك ، قاسم بك ، حسين باشا ومحمد باشا السعد بشأن تعديل قانون الانتخاب للمجلس التشريعي .

اقتراح العضو عادل بك بشأن سن قانون ممدد نظام رسوم المحاكم .

اقتراح العضو قاسم بك الهنداوي بشأن تعديل بعض مواد قانون منع الجرائم .

اقتراح العضو هاشم بك خير بشأن تعديل قانون ضريبة الاراضي والمستغلات لسنة ١٩٢٨ .

اقتراح العضو محمد باشا السعد بشأن مشروع ذيل لقانون المصرف الزراعي .

اقتراح العضو عادل بك بشأن قانون الطواغيت .

اقتراح العضو عادل بك ورفقائه بشأن قانون تملك وتصرف الاجانب بأموال غير بنقولة .

اقتراح العضو عادل بك بشأن تحرير النفوس .

هكذا عبد المحسن



## الجلسة السادسة والعشرون

الدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة السادسة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٥١ و ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتقيب عن الجلسة حديثه باشا الخريشه وحمد باشا بن جازي ، سعيد باشا ابو جابر ومجاد باشا المدون ، صالح باشا الموران .  
الرئيس - فليقرأ الضبط السابق .  
« قرأ » .

عادل بك - لقد لفت نظري بعض الاصدقاء الى بعض العبارات من اقوال حضرة الزميل عوده بك عندما كان يناقش حول قانون الطوائف الدينية غير المسلمة .

فامعنت النظر فيها ، فوجدت انها تؤدي الى استنتاجات غير لائقة بحق قضاء الشرع وكذلك الشريعة الاسلامية المطهرة وحيث اعلم حق العلم ما يتصف به حضرة الزميل عوده بك من آداب جهة ، لا اعتقد قط انه قد قصد في تلك العبارات الاساءة الى القضاء الشرعيين وكذلك الى الشريعة الاسلامية ، فأجبتهم قد يكون في الامر سهواً او غلطاً . وبما لي لاحظ ان الرأي العام اساء فهم تلك العبارات واستخرج منها ما لا يريد عوده بك . فأرجو من عوده بك ان يبين مقصده مما قاله تطميناً للرأي العام .

اما العبارات التي قالها عند المناقشة المذكورة فهي ( ... من قبيل الأمل بوجود من لا يزال يعتقد في صلاح بعض القضاء الشرعيين وضع في هذا القانون ... ) وكذلك ( ولتلك فانه لا يخفى انه يوجد في الاصول الشرعية ما لا يمكن الفريق غير المسلم من البحث في تأييد قضيتهم ) وذلك في الجلسة التاسعة عشرة من هذه الدورة .

عوده بك - كان بإمكانني ان لا اجيب على هذا السؤال ، باعتبار ان كل عضو في هذا المجلس غير مسؤول عما يقوله ، الا انني دفعت لكل وصية بوصفي بها من يمسدي على وطني وعلى حسن الفتى مع اولاد بلادى لا سيما الاسلام منهم ، وذلك نظراً لما لي من الاحترام لشريعتهم واعتقاداتهم . وعليه اجيب على هذا السؤال الذي القاه حضرة الزميل عادل بك .

الي آسف جداً ان يتلقى واحد في هذه البلاد مني كلمة تمس بعقيدة الآخر ولو لم يكن من اهل الكتاب ايضا .

تعلمون ايها المحترمون . بان قانون الطوائف غير المسلمة قد مر عليه مدة من الزمن وهو تمت البحت وجميع ادوار البحت كسبت انا العاجز من احد الباحثين فيه . فلو كان لي تنوء ظن بالقضاة الشرعيين او عدم ثقة بالحكام الشرعية ، لكان بإمكانني ان اثبت وابذل كل ما في وسعي لرفع تلك المادة التي لم توضع الا عن زيادة عقيدة بمعدل الحاكم الشرعية .

واما ما ورد في ضبط المجلس على هذا الشكل ، فلا اقدر ان اصرح كيفية سبك هذه العبارات . مع انني تكلمت في هذا الشأن في حضور اعضاء المجلس وعلاوية ، ولم يلفت نظري احد من الاعضاء الكرام الى شيء مما تلقاه الغير كما ذكر الاستاذ عادل بك .

تعلمون اني لست من المنتهين في عباراتهم ، وعادة التي خطابي بصورة غير منتظمة ، ولا اعتقد ان ورود هذه العبارات بشكل يستشتم منه خلاف ما اقصده الا عندما سبكت العبارات بصورة غير مقصودة .

فاذن دفعت لكل سوء ظن ، اقول انني من الاشخاص الذين يحملون الحاكم الشرعية والشريعة الاحمدية وان لي على ذلك برهان . وتعلم عندما كان وقع عند طائفتنا قضية ارث وكانت غامضة من حيث الابحاث واحترنا كيف يمكن الفصل بها ولدى مراجعة غبطة البطريرك ( غريغوريوس ) فاجابني بكتاب هو موجود عندي ينصحتني به على ان نعتد ونراجع الشريعة الاسلامية عندما نختار بأمرنا .

وكذلك انتم تعرفوني الي رجل احترم نصائح البطريرك والي شخص لحد الآن ما احد معني شيء . يحس بكرامة احدى الطوائف ، وارجوا من اخواني الكرام ان يدفعوا عني هذه التهمة كلما طرق مسامعهم شيء من ذلك .

توفيق بك - يشكر الاستاذ الزميل عوده بك على تصريحاته ، فالي من الذين يعتقدون انه لم يكن يخطر بباله قط انه يقصد ما ذهب اليه بعض الناس ، بل انني اعلم انه لا يفهم ابداً من العبارة الثانية التي اشار اليها الاستاذ عادل بك ، ما يمكن ان يدعوا سوء الظن ، فهي صريحة من كل الوجوه .

لكن لي ملحوظة واحدة على البيانات التي تفضل حضرة الزميل بابتدائها الآن ولولا هذه الملحوظة لما رأيت حاجة للتكلم . فقد يستشتم من تلك البيانات . انه عند وضع هذه المادة في المشروع كان من المستطاع ان تجري تشبثات او تتخذ وسائل تؤدي لرفعها . مع ان وضع مثل هذا القيد في مشروع قانون مجالس الطوائف الدينية مستنداً الى احكام القانون الاساسي التي تشترط وجوب ادخاله اذ ان الفقرة الثانية للمادة الخمسين من القانون المشار اليه نصت على ان « للمحاكم المدنية حق القضاء في الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين مما اوفى قضية وقف اسلامي يكون احد الفريقين فيها غير مسلم الا اذا رضى جميع المتقاضين ان يكون حق القضاء فيها للمحاكم الشرعية » . واذا لم يكن بوسع احد ان يضع مثل هذه المادة في صلب القانون .

ولم اقصد بمحوظتي هذه الا ان يكون كل ما يقال هنا مطابقاً للواقع .

عادل بك - قد يكون من حق الزميل عوده بك ان يغضب لظهور بعض اشاعات باطلية بحقه . ولكنني اعتقد ان ليس له حق ان يغضب على اشخاص قرأوا بعض عباراته التي يستشتم منها الطعن في القضاء الشرعيين والتعريض بهم . كما ان ليس له الحق بأن يتأثر من ايضاحاتي التي لم اقصد منها سوى ازالة سوء الأثر الذي حصل لدى بعض الناس الذين قرأوا العبارات . واكبر دليلي على ذلك انني اردت ان لا ابين ما هي تلك العبارات وان يظهر الزميل عوده بك استنكاره لمثل هذه المعاني التي تتضمن تلك العبارات في هذه الفرصة ليزيل سوء الأثر .

لقد كنا عينة الضمير



الواقع . والى لا شكر الزميل عوده بك على ابضاعه الصريحة التي ذكر فيها انه يحترم القضاة الشرعيين ويحترم ويعتقد بصلاحياتهم ، كما انه يحترم ويحبل الشريعة الاسلامية الكافلة لحقوق الناس في كل وقت وزمان .  
عوده بك - لم اكن متأثراً من بيانات الاستاذ عادل بك بل بالعكس اشكره وأعلن شكري له لانه ما سعى الا لازالة سوء الظن .

شكري بك - عندنا قانون الميزانية الخاص رقم « ٣ » لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية الوارد من اللجنة المالية .  
المادة الاولى :

يسمى هذا القانون « قانون الميزانية الخاص رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
« قبلت » .

#### المادة الثانية :

ينقل مبلغ ( ٢٦٠ ) جنياً من المادة ( ٨٧ ) الفصل ( ١٨ ) ( ١ ) ( صيانة السيارات في الجيش العربي ) الى الفصل ( ٢٦ ) ( فوق العادة ) .

شكري بك - ان هذا المبلغ الذي وضع هذا المشروع المعروض عليكم من اجله يؤخذ من فصل آخر وبذلك لا يترب على هذه المعاملة اية زيادة في ارقام الميزانية . لقد مست الحاجة للسيارة التي سيخصص المبلغ من اجلها بسبب خراب السيارة التي كانت مستعملة فيما سبق . ولما كان لا غني لقوة الصحراء عن سيارة تساعد على القيام بمهمتها ، فقد اقتصد المبلغ المطلوب لثمنها من مخصصات صيانة السيارات .  
بناء على هذه الملحوظات وبما ان القانون لا يستدعي اية زيادة بأرقام الميزانية ، ارجو من فخامة الرئيس ان يضم المادة على الرأي .  
« قبلت » .

#### المادة الثالثة :

يجوز اتفاق المبلغ المذكور في المادة الثانية من هذا القانون لشراء سيارة (فورد) لقوة خفارة الصحراء .  
« قبلت » .

#### المجموع

« قبل »

شكري بك - دقت اللجنة المالية في مشروع ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٣٣ فوجدته موافقاً لذلك فترت قبوله بشكله الحاضر .

#### المادة الاولى :

يسمى هذا القانون ( ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٣٣ ) ويعمل به اعتباراً من اول نيسان سنة ١٩٣٣ .  
« قبلت » .

#### المادة الثانية :

يستوفي من كل طبيب او جراح او طبيب اسنان يتعامل العمل في شرق الاردن رسم سنوي كابيلى :  
في عمان ٤ جنيهات فلسطينية  
خارج عمان ٢ جنيهات فلسطينيان  
« قبلت »

#### المادة الثالثة :

يستوفي من كل صيدلي او تاجر العقاقير الطبية يتعامل العمل في شرق الاردن رسم سنوي كابيلى :  
في عمان ٣ جنيهات فلسطينية  
خارج عمان ١٦ ٥٠٠ جنيه ونصف فلسطيني  
« قبلت »

شكري بك - اقترح ان نضع مادة رابعة نقول فيها  
« يستثنى الاطباء والصيادلة الذين يشملهم قانون النخل من الرسم المذكور في المادتين الثانية والثالثة »  
« قبل الاقتراح المذكور على ان يكون مادة رابعة للقانون »

#### المجموع

« قبل » .

شكري بك - نظرت اللجنة المالية في مشروع قانون تعديل رسوم الحمامة لسنة ١٩٣٣ فقررت قبوله بصيغته الحاضرة .  
المادة الاولى :

يسمى هذا القانون ( قانون تعديل رسوم الحمامة لسنة ١٩٣٣ ) ويعمل به اعتباراً من اول نيسان سنة ١٩٣٣ .  
« قبلت » .

#### المادة الثانية :

تعديل الفقرتان الثالثة والرابعة من الجدول الملحق بقانون الحمامين لسنة ١٩٢٨ كما يلي :  
( ٣ ) الرسم السنوي الذي يستوفي من حامل الاجازة بتماطي الحمامة لدى الحاكم النظامية لـ ٦  
( ٤ ) الرسم السنوي الذي يستوفي من حامل اجازة بتماطي الحمامة لدى الحاكم الشرعية ٣  
عادل بك - اعتقد ان ما من احديشك في ان اكثر الحمامين في عمان يأخذون واردات من مهنتهم اكثر مما يأخذ من يشتغل في الملحقات . وكذلك يوجد فرق فاحش بين واردات بعض الحمامين في عمان بالنسبة لاشخاص آخرين في عمان ايضاً .  
فوضع ضريبة ثابتة على جميع الحمامين على السواء امر لا يتفق مع العدالة ومع ضرورة تناسب الضريبة مع الايراد على قدر الامكان .

هكذا صحت العمل



لذلك اقترح ان تكون الضريبة على درجتين ، الدرجة الاولى (٦) جنيهات كما جاء في المشروع ، والدرجة الثانية (٣) جنيهات . وتفرض ضريبة الدرجة الاولى على الهامين الذين تعتبرهم وزارة المدلية من الصنف الذي يستوفي ايراداً كبيراً بالنسبة لغيرهم .

والدرجة الثانية تفرض على سائر الهامين فنكون بذلك قد وضعنا هذا القانون على ايجابيات العدل .  
شكري بك - لقد كان مافرض على الاستاذ عادل بك عن سنة ١٩٣٢ باسم ضريبة التمتع (٨) جنيهات و (٦٢٠) ملاء ، وكان يدفع ايضاً (٢) جنيهين رسم سنوي من اجل تعاطيه مهنة الحمامة ، و(جنيهاً) واحداً رسماً سنوياً لقاء تعاطيه صناعة الحمامة امام المحاكم الشرعية .

فاذن يكون للبلع الذي استوفي من الاستاذ اكثر من (اثنى عشر جنيهاً ونصفاً) . انه بموجب هذا القانون سيدفع (تسعة جنيهات) فقط ، فاذا كان ولا بد من تصنيف الهامين على درجات ، فان هذا التصنيف يجب ان يكون برفع معدل الرسم . وذلك بوضع (اثنى عشر جنيهاً) او اكثر على الهامين الذين من الدرجة الاولى هذا من جهة . ومن جهة اخرى الفت النظر الى ان الهامين ليسوا مصنفين في هذه البلاد على درجات وهم بعد ان يدفعوا رسم الرخصة يستطيعوا تعاطي مهنة الحمامة سواء بالصاحبة ام بالمقاطعات امام جميع المحاكم .

فاذن يمكننا ان نعتبر ان الرسم انما يستوفي لقاء منح الهامين حق تعاطي صناعة الحمامة ، دون النظر الى مايرجعه كل منهم من القضايا التي يوكل فيها . ثم يوجد شئ ثالث الفت النظر اليه . عندما يكون الرسم مقطوعاً لا ينظر الى درجة الارباح ، لانه من الصعب علينا ان نلاحظ ربح الشخص ونكافئه بنسبة ربحه . فقد يربح في بعض السنين اكثر مما يربحه محام آخر ، والعكس بالعكس .

لقد دققنا كثيراً سواء اكان في المجلس التنفيذي او باللجنة المالية في هذه الجهة وحاولنا ان نلاحظ ما تقتضيه العدالة والمساوات فيما يتعلق بوضع الرسم على الهامين ، واخيراً لم نر بداً من قبول الشكل الحاضر ، اولا لبساطته وثانياً لانه قد اصبحت مبالغاً ليس بالثقل على الهامين ، بالنسبة لما كانوا يدفعونه بموجب قانون التمتع وقانون الهامين المعمول به في الوقت الحاضر هذا ما اردت ان اقول في هذا الصدد .

عوده بك - ان ملحوظات الاستاذ عادل بك جالبة النظر ، ومستحقة لكل اعتبار ، الا انه كما تفضل عطفوه مدير الخزينة يتعسر علينا كيفية تعيين درجات الضريبة على الهامين ، ما لم تضع وزارة المدلية الجلية نصاً خاصاً بتصنيف الهامين ، وجعل حداً لكل منهم ، وكيفية استعمال اجازة الحمامة كما هو جاري في البلاد الغربية .

لذلك اقترح على الاخ ان يقدم باقتراح خاص الى وزارة المدلية يطلب منها فيه وضع نظام لتصنيف الهامين وعندئذ يمكن تعديل هذا القانون .

سعيد بك - ان عادل بك لم يدافع عن نفسه ، ولكن حق الزمالة حتم عليه ان يدافع عن الهامين الذين ليسوا بدرجة من حيث المقدرة والمرايح . فاذا كان القصد تأمين العدالة يتبادر الى ذهني امرين ، فاذا استحسنتموهما

كانت به .  
كل محام يتخذ لنفسه مكتباً رسمياً يكون تابلاً لأعلى درجة الضريبة . وكل محام يقى (بورتايف) في الشوارع يدفع نصف الرسم المفروض .

الرئيس اضع المادة على الرأي :  
« قبلت »

المادة الثالثة :

الفرق ما بين الرسوم المعينة في الجدول الملحق بقانون الهامين لسنة ١٩٢٨ وهذا القانون يجب دفعه خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

« قبلت »

المجموع

« قبل »

شكري بك - دقت اللجنة المالية في مشروع قانون رسوم عقود الانكحة فقررت قبوله بشكله الحاضر .  
المادة الاولى :

يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٣٣) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

المادة الثانية :

يزاد رسم الخسامة مل المشار اليه في المادة الثانية من قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٢٨ الى جنيه فلسطين واحد .

« قبلت »

المادة الثالثة :

تعفى جميع المعاملات في المحاكم الشرعية من طوابع الواردات والحجازي .

« قبلت »

« المجموع »

« قبل »

توفيق بك - دقت لجنة القوانين في مشروع (قانون الغاء قانون اجور المساكن والدكاكين لسنة ١٩٣٣) وقررت قبوله كما هو دون اجراء اي تعديل فيه .

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون اجور المساكن والدكاكين لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لقد كان عادل بك



« قبلت »

## المادة الثانية :

بأن قانون اجور المساكن والدكاكين المؤرخ في ٢ صفر سنة ١٣٤٣ .

« قبلت »

المجموع

« قبل »

توفيق - دقت لجنة القوانين في مشروع ( قانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٣٣ ) فقررت الاكثرية قبوله كما هو دون اجراء اي تعديل فيه .

## المادة الاولى :

يسمى هذا القانون ( قانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٣٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

## المادة الثانية :

بالرغم عما جاء في قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ بمنح قائد الجيش العربي او الضابط الذي يعين من قبله من الجيش العربي صلاحية مطلقة للنظر بصورة نهائية في تسوية جميع الامور - مهما كان نوعها التي تنجم عن الغزو الذي يجري في بلاد خارج شرق الاردن او مخيمه فيها .  
ولهذا الغرض يمنح جميع الصلاحيات المذكورة في قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ واي تعديل قد يجري له بقدر ما يكون ذلك لازماً لتنفيذ احكام هذا القانون .

حسين باشا الطراونه - ان الصلاحية المعطاة لقائد الجيش العربي او من يوب عنه من الضباط في قانون لجنة الاشراف على البدو ، هي الصلاحية نفسها للتوخاة من هذا القانون ، ومع ذلك لم يبق ما يخشى منه من الغزو ويفرض وقوع شيء من ذلك فيمكن لقوة الصحراء توقيف المتجاسرين واحضارهم الى مركز اللجنة المنوه عنها ، طالما الوسائط عندها متوفرة لوجود السيارات والمجن كما هي العادة التي ائتملت البدو عليها حتى الان واللجنة المشار اليها تنظر في الامر وفقاً لقانونها الخاص ، لا سيما انها مؤلفة من رئيس له الوقوف التام على اصول العشائر وعاداتها وقائد الجيش العربي نفسه حاضر فيها ، او من ينتدبه من الضباط . فبالطبع ان هيئة كهذه لا بد ان يكون قرارها موافقاً للمدل ، ومرجعها العالي سمو الامير المعظم . فاعطاء الصلاحية الى ضابط يحكم بالصحراء حكماً نهائياً لا يتناسب مع العدل ومخالف الى اصول المحاكم واللجان . لذلك اطلب طي المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون ، ولا ارى بأساً من قبول المادة الرابعة .

عادل بك - عندما وضع قانون الاشراف على البدو ، فكر واضع القانون بأن تكون مسائل البدو والغزو وقضايا عديدة قد تقع بين البدو لها من جملة خاصاً مؤلفاً من اشخاص ذوي اختصاص ، للنظر في مثل هكذا امور ،

فجاء في مادة من مواد القانون المذكور ان لجنة الاشراف على البدو مؤلفة من سمو الامير شاكر رئيساً لانه خبير في امور العشائر ، وقائد الجيش العربي بما له من الصلاحية ببعض الامور المتعلقة بالعشائر ، وعلى الامن العام وشخص آخر ينتدبه سمو الامير المعظم وفرض القانون ان هذه اللجنة ذات اختصاص لتقدير الامور العائدة للعشائر قبول المادة الثانية من هذا القانون ، يخالف مقصد واضع القانون عندما وضع قانون لجنة الاشراف على البدو ، ذلك المقصد الذي كان وجيهاً ، والذي لا يبقى له اثر عند وضع هذه المادة .

ان قائد الجيش يمكن ان يعين ضابطاً آخر ينتدبه له في هذه الامور ، وهنا يكون القاضي الذي ينتدب له في الامر ، غير معين . وهذا ما يخالف الاصول . وما يلتفت الانظار بان الشخص الذي ينظر في مثل هذه الامور تكون له الصلاحية المطلقة للنظر في تلك القضايا بصورة نهائية . وهذا يفيد ان ذلك الشخص ليس هو مقيد على اخذ موافقة سمو الامير المعظم كما هو الحال . لانه قد نص ان جميع المقررات المتخذة من لجنة الاشراف على البدو ستعرض على سمو الامير المعظم . فاذا رآها غير وافقة يمكنه ان يرداها فاذا قبلنا هذه المادة نكون قد حرمانا الاشخاص الذين ترى قضاياهم امام قائد الجيش او الضابط الذي ينتدبه ، من الانجاء الى مرجع اخر وعرض شكاياتهم من الحكم الذي يصدر بحقهم . ثم اني اكرر ما جاء في بيانات حسين باشا من ان الغزو انقطع في هذه البلاد ولم يعد من حاجة ماسة لوضع تشريع من هذا القبيل ، يعمل القضايا المسماة تحت تصرف ضابط يعينه قائد الجيش العربي ، وقد لا يكون اختصاصياً .

توفيق بك - ان المقصد من وضع هذه المادة ، هو ان يمنع الغزو الذي يجري خارج شرق الاردن من قبل عشائر قد تكون من عشائر هذه البلاد او من غيرها ، ولكنها مخيمه فيها ، ومن المعلوم ان ائثال هذه الغزوات تجري في محال بعيدة جداً وليس من السهل احضار الاشخاص المتهمين بأجرائها الى عمان ، التي تجتمع فيها اللجنة الخاصة ، لاجل محاكمتهم . كما انه ليس من صالح هؤلاء الناس ان يجلبوا للعدو كوابر كوابر بانتظار المحاكمة . ولذلك وضعت هذه المادة بقصد التسهيل . اما ما فضل به كل من العضوين المحترمين فيمكن النظر فيه بتعديل المادة برفع عبارة ( صلاحية مطلقة ) وبعبارة ( بصورة نهائية ) فتكون ائثال هذه الاحكام عندئذ قابلة لتصديق سمو الامير المعظم .

وما اود ان الفت النظر اليه ، انه ليس من المستطاع احضار الاشخاص موقوفين من قبل قوة الحمر كما يظن لان قانون الاشراف على البدو خلو من صراحة تعطي حق التوقيف لاسد الضباط .

عادل بك - الاعتراض لم يكن مقتصر على عبارتي ( بصورة مطلقة ) و ( بصورة نهائية ) بل على افراد قائد الجيش او من يعينهم . . . اما السبب الذي بينه حضرة السكرتير العام ، من ان هذا الغزو قد يقع في محلات بعيدة وليس من صالح الاشخاص ان يوثق بهم الى عمان ، فلا اراه جدير بالاعتبار . لان ما من احد يرجع ان ينظر في قضيته من قبل شخص منفرد على ان ينظر فيها من قبل لجنة مؤلفة من ثلاثة اشخاص . وبالامكان عند وقوع حوادث هامة ان تذهب لجنة الاشراف على البدو في سيارات قوة الحدود ، وان تفتحي بشأن هذه الحوادث في محله . عوده بك - ان هذا القانون وضع خصيصاً لما يقع من الغزو والجرائم في خارج شرق الاردن ، واذا لم نضع مثل هذا القانون ، فنضطر الى العمل بموجب الماد المدلة من اصول المحاكمات الجزائية التي جاء فيها ، اذا وقع

هكذا عبد المحسن



احد افراد رعايا هذه الامارة جرماً خارج بلاد الامارة فبناء على شكوى المتضرر او شكوى الحكومة ، يحق للمحاكم النظامية ان تمتعه وتطبق عليه العقوبة . فبما ان قانون المحاكم العشائرية والاشراف على البدو يتعارض مع تلك المادة . ومن مصلحة العشائر ان يكون النظر في قضاياهم ، لدى هيئات خاصة ، وعلى ان لا يطبق بحقهم احكام قانون الجزاء ارى ان وضع مثل هذه المادة بعد التعديلات التي ذكرها السكرتير العام هو اوفق لمصلحة البدو والمصلحة العامة .

اديب بك الكايد - انني قد اوجدت انا وحضرة رفعتان باشا ، أكثر من مرة في لجان عشائرية . وكانت تعرض علينا قضايا قد تكون خارقة للعادة ومخالفة للمنطق والعقل ولا تنطبق على اي قانون من القوانين . ان الاجرام التي تتجيم عن تلك الغزوات التي قد تؤدي بالعكس الى التقابل من عربان الحكومات المجاورة ، تكون ، مضرة بصالحنا كثيراً ، اي بصالح شرق الاردن .

ان الغزو قد يحدث دائماً فجأة او سراً ، قد تكون قوة محافظة البادية ، هي اقرب الى تلقي الخبر من غيرها وقادرة على منعه آنياً . وان من حسن مزايا القوانين اذا كان الجرم ثابت ان تكون العقوبة آتية لانه اوفق للعدل واشكر توفيق بك على ما قاله بشأن التعديلات التي هي جامعة ووافية بالمراد .

عادل بك - كنت اظن ان حضرة الزميل اديب بك سيكون في جانبنا ، لانني افرض فيه انه متخصص في امور العشائر ، والحالة هذه لا يرغب ان نعطي الصلاحية الى شخص غير خبير . وقد لاح لي من بعض بياننا نمون الحبيج التي ادلاها ، انه يؤيد نظريتنا حيث قال باحتمال وقوع امور غير معقولة بالنسبة لعقول اهل المدن ، وان مثل هذه الامور لا شك ان تقديرها من قبل رجل غير خبير في امور العشائر ولا يمكنه الاحاطة بها ، مضر بصالحها . وعلى هذه الحالة تكون هذه الحجية لنا لعليتنا . ثم بحث اديب بك بصفته قاض قديم عن اهمية ايقاع العقوبة فور ايقاع الجريمة وتأثيرها من حيث ارباب الآخرين .

فما المانع ، وتوجد الآلات الاسلكية في كافة مخافر قوة الصحراء ان تخبر اللجنة فوراً عند وقوع الغزو والبقاء القبض على الذين يجب اجراء محاكمتهم . وان نذهب الى موقع الحادثة وننظر في الامر . وبالطبع بضعة ساعات قد تحتاجها اللجنة للوصول لمحل الحادثة ، ليست بالمدة التي تنقص من تأثير ايقاع العقوبة فور الجريمة .

وعلى كل حال لا ارى اي سبب يدعونا لقبول هذه المادة ، وجعل صلاحية النظر في قضايا الغزو في يد قائد الجيش او يد ضابط آخر ينتدبه ، بل يجب ان تبقى احكام قانون لجنة الاشراف على البدو مرجعية . اديب بك - نبادر لدفع الاستاذ عادل بك بان قصد المعرفة من يعرف اصول العشائر هو لاجل المحقق والعادات واسترداد المنهوبات ، ولكنني قصدت ان اقول من الجهة الجزائية لاجل منع الغزو والتعدي . لذلك ارى ان قبول هذه المادة مع التعديلات التي اشار اليها توفيق بك ، هو موافق لمصلحة العشائر وقواعد العدل .

سعيد بك المفتي - لا شك ان اديب بك هو من ابناء العشائر ومتخصص بامورها ، وانا اقول عن نفسي انني من ابناء العشائر ، ولكنني من لا يتعاطون مهنة الغزو .

قائد الجيش له واجبات هامة واشغال كثيرة لا يمكنه ان يقوم بوضع مثل هكذا امور ، بل سيتتدب احد ضباطه . واما ان هذا الضابط على ما اعلم اسمه صاحب .

اما صاحب حقبة هو رجل يريد ان تكون جميع اعماله مطابقة على القوانين وخصوصاً على قانون حسن في هذا المجلس .

توفيق بك - استوفى البحث . ارجو ان تضعوا اصل المادة كما هي في الرأي

الرئيس - اضع اصل المادة في الرأي .

« رفضت باكثرية الآراء »

توفيق بك - ارجو ان نوضح الآن بحسب تعديلي ، اي ان ترفع البارتان المثلان نعطي الضابط صلاحية مطابقة لثب في القضايا بصورة نهائية ، وتعمل الاحكام تابعة لتصديق سمو الامير المعظم .

الرئيس - اضع المادة الثانية بحسب التعديل الذي اقترحه توفيق بك على الرأي .

« رفض »

توفيق بك - المادة الثالثة : وقد اصبحت ثمانية

ينح قائد الجيش العربي او الضابط الذي يعين من قبله من الجيش العربي الصلاحية التي ترى لجنة الاشراف على البدو ، انها مناسبة للنظر فيها بصورة نهائية في دعاوى عدا تلك التي ذكرت في المادة الثانية من هذا القانون بمقتضى احكام قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ وتوقيع عقوبة السجن مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وغرامة لا تزيد على عشر بن جنيناً فلسطينياً او كلنا العقوبتين .

توفيق بك - بعد ان رفض مجلسكم العالي باكثرية الآراء المادة الثانية المار ذكرها ، لم يبق من معنى لان فتوى هذه المادة الثالثة على عبارة ( عدا تلك التي ذكرت في المادة الثانية من هذا القانون ) .

واعتمد انه بعد رفع هذه العبارة ، لا يبقى محل لرفض المادة والخوف من بقاءها ، لان قائد الجيش او الضابط الذي ينتدبه ، سوف لا تكون له صلاحية ، الا النظر في القضايا التي تحيلها اليه لجنة الاشراف على البدو وترى من الموافق ان ينظر فيها ، فيكون هذا الشخص قد قام بعمله نائباً عنها وبأمر منها . فضلاً عن ذلك فان الفقرة الاخيرة ، جعلته مقيداً بتوقيع عقوبتي الغرامة والسجن ، برجع ما هو ضمن صلاحية اللجنة ، اذ هي تستطيع ان تحكم بالحبس لمدة سنة . اما الشخص الذي تفوضه للحكم ، فلا يمكنه ان يحكم بالحبس لمدة تزيد على الثلاثة اشهر .

عادل بك - ان ما ورد من الاعتراضات على المادة الثانية يرد من كل الوجوه على هذه المادة الثالثة ايضاً لانها تحتوي على امور غريبة ، عدا عن تلك التي ذكرت في صدر المادة الثانية ، وهو انه بمقتضى هذه المادة فتورل لجنة الاشراف على البدو ان تحيل بعض القضايا الى شخص منفرد بنظر فيها وبيت في امرها بصورة نهائية . نحن نود ان تحيل البدو في حالة مدنية وتقرهم منا بما ملتهم ونعويدهم على الامور المدنية التي اعتدنا عليها . فهل نعمت ان قانوناً ما قد اعطى صلاحية لمكة بدائية ، لان تحيل قضية من قضاياها الى حاكم ضلع ، او الى اي شخص

هكذا صحت العمل



آخر ؟ و كون القضية ترى من قبل محكمة مؤلفة من ثلاثة اشخاص لها أهمية عظيمة بالنسبة للشخص الذي سيتدخل امام تلك الهيئة . لانه يعتقد ذلك الشخص ان وجود ثلاثة قضاة ينظرون في قضيتهم قضاءه ضمن لتأمين حقوقه ، بخلاف مما لو احيلت قضيتهم على حاكم منفرد ليحكم فيها بصورة نهائية ، لذلك ارى ان هذه المادة لا لزوم لها وان لجنة الاشراف على البدو يمكن ان تعقد جلساتها في كل محل وبالسرية التي يتطلبها مقترح وضع هذا القانون ، ويمكن ان تؤمن من الغاية ، اي تأمين الامن العام بواسطة الاحكام التي تصدر من اللجنة المشار اليها ولا لزوم لاعطاء هذه الصلاحية الى شخص منفرد مهما كانت صفته .

اديب بك - ان امور العشائر منذ القديم الى يومنا هذا لا يقضي بها الا قاض واحد ، وحتى اذا انتخب المتخاصمون عدة اشخاص فلا يحكم الا واحد منهم ، وهذه القاعدة المسماة عند العشائر ( خط القضاء ) خلافا لما اتي به عادل بك .

توفيق بك - اقترح ان تكون المادة على هذا الشكل .

المادة الثانية :

( يمنح قائد الجيش العربي او الضابط الذي يعين من قبله من الجيش العربي الصلاحية التي تولى لجنة الاشراف على البدو انما مناسبة للنظر فيها بتمتضي احكام قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ وتوقيع عقوبة السجن مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وغرامة لا تزيد عن عشر مائة جنيه فلسطينيا او كلتا العقوبتين ) .

وارجو ان توضع في الرأي

« فوافق المجلس على هذه المادة بالاكثرية حسب التعديل »

المادة الثالثة :

يجري التعديل التالي الى المادة الثالثة من قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ :

تضاف عبارة ( او أي ضابط قد ينتدبه لهذا الغرض ) بعد عبارة ( قائد الجيش العربي ) .

توفيق بك - القصد من هذه المادة هو ان قانون الاشراف على البدو يقضي بان تولد اللجنة من سمو الامير شاكرك وقائد الجيش العربي وأي عضو آخر يعينه سمو الامير المعظم . ولما كانت هذه المادة بنفسها الحاضر لا تميز لقائد الجيش العربي ان ينيب احدا من الحضور اجتماعات اللجنة وكانت اشغاله لا تمكنه من الحضور بذاته دوما . وروي من الموافق تعديل المادة بشكل يميز له ان ينيب عنه من يشاء عند الحاجة .

« قبلت »

الرئيس - المجموع

« قبل »

حسين باشا الطراونه - عندنا اقترح ارجوا ان يسمح لي بقرائه بشأن الخلاف الناشئ بين العدوان

« وقرأه كما يلي : »

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

ان الحوادث المؤسفة التي حصلت بتاريخ ٥ مايس سنة ١٩٣١ بين فريق ماجد باشا وفريق آل الصالح من العدوان قد اثار اهتمام الرأي العام الذي اصبح يخشى تفاقم الشر واستمرار الخصام بين الفريقين المذكورين بسبب عدم رعاية الاصول العشائرية في فصل النزاع القائم وازالة اسبابه واحلال المحبة والالفة مقام الخصام الدائم لهذا وحيث ان مثل هذه المنازعات بين العشائر لا يمكن استئصالها بصورة حاسمة الا عن طريق فصلها على اصول العشائر فاننا نقترح حواله القضية المذكورة الى محكمة العشائر وسن القانون الاتي بصورة مستعجلة على ان يقدم للمجلس التشريعي قبل ختام دورته الحاضرة .

١ - تنقل القضايا التي تكونت بين فريق ماجد باشا والعدوان وفريق الصالح من العدوان نتيجة الحوادث التي حصلت بتاريخ ٦ مايس سنة ١٩٣٢ من المحاكم النظامية الى المحاكم العشائرية وتخول محكمة العشائر حق النظر في تلك القضايا وفقا لاصول العشائر وان تصدر بشأنها حكما قطعيا .

فترجو عرض اقتراحنا هذا على المجلس التشريعي الموقر حتى اذا اقر لزومه ، حوالته على الحكومة لسن قانون مستعجل في هذا الشأن على ان يقدم للمجلس لاقراءه قبل ختام دورته الحالية .

وتفضلوا بقبول فائق احتراما سيدي .

١٩٣٣ - ٣ - ١٩

العضو	العضو	عضو المجلس التشريعي	عضو المجلس التشريعي
هاشم خير	محمد سعد	حسين الطراونه	رفيغان المجالي
عضو	عضو	عضو	عضو
عزري الزريقات	سالم ابراهيم	سميد المنفي	قاسم الهنداوي
عضو	عضو	عضو	عضو
	حسين يوسف	ناجي العزام	

توفيق بك - مع احترامي لحضرة العضو المحترم وتقديري لما تفضل به ، اوجه نظره ونظر اعضاء المجلس العالي الى المادة « السابعة » من النظام الداخلي التي تشترط ان يكون كل اقتراح قد اقترح قبل خمسة ايام من اليوم المضروب للبحث فيه .

لذلك ولما كانت للمقررات المستعجلة التي يعطها المجلس العالي بشأن قراءة بعض المواضيع قبل مضي المدة القانونية ، انما هي تنحصر بمشاريع القوانين الواردة من الحكومة والقوانين التي تأتي من اللجان ، وكان النظام الداخلي يمنح النظر في اي اقتراح قبل مضي المدة المضروبة ، لا ارى من الممكن البحث في هذا الاقتراح اليوم .

عادل بك - جاء في المادة السابعة انه يشترط في امر الاقتراحات التي يقدمها الاعضاء ان تكون مقدمة قبل خمسة ايام للنظر فيها ، غير ان المادة (٢٠) من النظام الداخلي وهي بعد تلك المادة قد اجازت البحث في المشاريع عندما يقرر المجلس باكثرية ، على ان هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر . وهندي ان نفس

شكنا في صحة الاقتراح



هذه المادة تشمل الاقتراحات التي يتقدم بها أعضاء المجلس في سن طلب مشاريع قانونية لأنه إذا كان من الممكن ومن الجاز قانوناً أن يباشر البحث في مشروع ما قبل ختام المدة المخصصة . فمن أبسط الأمور أن يبحث في اقتراحات أعضاء المجلس لأجل إحالتها على الحكومة لسن صيغة قانونية . لأن الاستعجال في مثل هذه الأمور لا يضر بثل الاستعجال بالمشروع التي تقدمها الحكومة لأجل إقرارها .

أما هذه الاقتراحات والمشاريع ، تقدم للحكومة لوضع صيغة قانونية بعد أن تكون درستها من كل وجوها وعندها الوقت الكافي .

وبما أن هناك أسباب اضطرابية وهي خشية الناس من نفائس الشر بين فرقي عشائر البدوان وخوفاً من حصول مالا يحمد عقباه من نتيجة بقاء هذه المسئلة معقدة لانظر فيها أمام الحاكم النظامية . أرجو قبول البحث في امر هذا المشروع .

توفيق بك - لست اظن أن حضرة الاستاذ عادل بك يستقداً بقوله لأن المادة العشرين ، التي شار إليها في متممة للمادة التاسعة عشرة ، وذلك المادة مختصة بمشاريع القوانين التي ترفع الى المجلس العالي من قبل رئيس الوزراء او رئيس المصلحة المختصة وهي المشاريع التي تكون قد نشرت في الجريدة الرسمية لمدة شهر ، او اخذت موافقة صاحب السمو الامير الأعظم على عدم نشرها .

أما اقتراحات تعديل القوانين فهي من الاقتراحات التي نصت عليها المادة الرابعة والعشرون وهي بطبيعة الحال مشمولة بأحكام المادة السابعة . وليس بكاف للبت في مثل هذه الأمور أن يكون لدى الحكومة الوقت الكافي لتنظيم صيغة المشروع وتقديمه كما تفضل حضرة العضو المحترم ، بل قصد بالمادة السابعة أن يترك للحكومة وبقية أعضاء المجلس العالي الوقت الكافي لدرس الاقتراح من اساسه ، فربما كان مناقضاً لقواعد عامة او لمصالح حكومية او عامة . وقد يتسنى حينئذ لمن يمثل الحكومة في هذا المجلس ان يبين وجهة نظره في الامر قبل ان يبت فيه ويرسل للحكومة لأجل ان تقوم بتنظيم مشروع القانون المقننى .

ولهذا لست ارى لا امكاناً ولا ضرورة للخروج على احكام النظام الداخلي .

عادل بك - اعتقد حضرة الزميل اني اقول بما لا اعتقده ، ولكن الامر ليس كذلك . ان المادة العشرون التي وردت في الفصل الثالث من النظام الداخلي . « وقرأها حرفياً » قد اجازت البحث في امر المشارع عندما يقرر المجلس بأكثرية الموافقة على قراءتها في الحال ، ولا اعتقد ان المقصود منها هو ما تقدمه الحكومة من مشاريع قانونية ، بل يقصد منها جميع مشاريع القوانين . وبما يدل على ذلك انه جاء في المادة ( ٢٤ ) من النظام الداخلي ( وقرأها حرفياً ) على ان المقصد ما جاء في المادة السابعة ليست المشارع القانونية التي تقدم من الحكومة بل التي يقرها الاعضاء .

لذلك فان احكام المادة ( ٢٤ ) من النظام المذكور تشمل حتماً ما يقدمه الاعضاء من مشاريع قانونية . ومن بدعيات الأمور المعقولة ان يكون الامر على هذه الحالة ، لأنه كما ذكرت انه لا يوجد اي ضرر من قراءة مشروع قانون . يقتضيه احد الاعضاء بخلاف الضرر الذي يحصل من جراء تقديم مشروع قانون جاهز لا قراره او رفضه بسرعة زائدة .

توفيق بك - كنت اظن ان الاستاذ عادل بك يقول مالا يعتد . اما بعد بياناته هذه اراي مضطراً لان اصحح ظني واقول انه في الحقيقة يقول ما يعتد ، ولكنه يعتد بالنظر . ان الشيء الذي قرأه الان حضرة حسين باشا لا يسمى مشروع قانون ولا تطبق عليه احكام المادة العشرون ، ولو اتبعت الاستاذ لنصوص المواد التي يبحث عنها لوفر على نفسه وعلى مؤثرة البحث والجدل .

دعونا نقرأ أولاً المادة الرابعة والعشرين من النظام الداخلي فهي تقول :

( اذا قدم عضو او اكثر خلال اجتماع المجلس تقييداً يفتح فيه وضع قانون جديد او تعديل احداً للقوانين المعمول بها او الغائه وجب عليه ان يوضح في ذلك التقرير غرضه من الاقتراح بصورة وافية وبعد قراءة هذا التقرير في المجلس يعض الرئيس في الرأي بالصورة المبينة في المادة ( ٢١ ) ما اذا كان هنالك احتياج ضروري لقبول الاقتراح المذكور ) .

فاذن ان هذه المادة تسمى ما قرأه حضرة حسين باشا تقييداً واقتراحاً لمشروع قانون . ثم انتقل الى المادة الخامسة والعشرين فهي تقول :

( اذا تقرر قبول الاقتراح كما هو مبين في المادة السابقة يحال الى الدائرة المختصة لتنظيم مشروع القانون وارساله الى المجلس التشريعي خلال المدة التي يعينها المجلس ) .

وبهم من هذه ايضا ان الاقتراح بعد قبوله يحال لتنظيم مشروع القانون . واذن فلا يفيد الاقتراح مشروعاً لقانون الا بعد ان ينظم ويأتي من الحكومة وعندئذ تشمله احكام المادة العشرون التي يتسك بها الاستاذ . ومع كل فان تفسير النظام الداخلي اذا كان هنالك غموض من خصائص ديبان التفسير وارى ان الامر واضح كل الوضوح .

عوده بك - لا يوجد ما يستوجب الخروج على النظام الداخلي . ندرس الاقتراحات بعد مضي المدة .

« فقرر المجلس طبعه ونوزعه للبحث فيه بعد مضي المدة القانونية »

« قريء » اقتراح حسين باشا الطراونه : بشأن الغاء قانون النفي والابعاد .

نخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

اقتراح بشأن الغاء قانون النفي والابعاد لسنة ١٩٢٨

لما كان نفي شخص من بلاده الى بلاد اجنبية لا يتفق مع مالدك الشخص من حقوق طبيعية وسياسية كما لا يتلائم مع اوضاع البلاد الاستقلالية وحيث ان قانون النفي والابعاد الذي وضع في سنة ١٩٢٨ وفي ظروف استثنائية قد اجاز نفي الشخص من بلاد الامارة الى بلاد اجنبية لغايات ربما سياسية بجته الامر الذي يحول دون حرية الرأي التي نص القانون الاساسي على احترامها وصراحتها ولما كان اطلاق هذا الامر بالسلطة الاجبرية فيه كل الخطر على الحرية الشخصية المقدسة لذلك اقترح لغو القانون السالف الذكر وسن القانون الآتي :

١ - يلغى قانون النفي والابعاد لسنة ١٩٢٨ ولا يجبر الاردني على مفاداة بلاده في اية حال .

فارجو وضع اقتراحي هذا على بساط البحث في المجلس التشريعي الرقري حتى اذا اقر لزوم حوالته على الحكومة

تحتفظ  
بجميع الحقوق



« قري » افتوح ناجي باشا العزام بشأن تعديل قانون الحراج .

فخامة رئيس المجلس الشريفي الافخم .

١١٠ كان قانون الحراج قد احتوى على عقوبات شديدة سواء اكان ذلك من جهة الغرامات ام من جهة عقوبة الحبس التي حتم فرضها على معتقلي جرائم الاحراج وكانت تلك العقوبات غير متناسبة مع الجرائم وحيث ان القاعدة الجزائية توجب وجود العدالة بين الجرائم والعقوبة ولما كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها تقاسي الامرين من الاحكام الجائرة المنصوص عليها في قانون الحراج وقد حدث ان حكم على بعض الاشخاص بغرامات فاحشة لا طاقة لهم بدفعها البتة واضطرت الحكومة لعنودهم . لهذه الاسباب والنسبة لان جرائم الاحراج قد نقصت نقصاً كلياً ولم يعد من حاجة للتشديد غير المعقول وغير لائق مع الجرائم لذلك اقترح تعديل احكام قانون الحراج القاسية ومراعاة حالة الاهلين ومصالحهم في جانب فكرة صيانة الاحراج فارجو وضع اقتراحي هذا على بساط البحث في المجلس الشرعي الوقوف وحواله على الحكومة لسن قانون يعدل لاسكام قانون الحراج يراعي فيه الاساسات للمروضة آنفاً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

1934-2-2.

عضو المجلس التشريعي  
ناجي العزام

« فقر المجلس طبعه وتوزيعه للبحث فيه بعد مضي خمسة ايام »

«فري» اقتراح الاعضاء عادل بك ، قاسم بك ، حسين باشا ، محمد باشا السفند ، بشأن تعديل.

قانون الانتخاب للمجلس التشريعي

١٠ اقتراح بتعديل بعض الاساسات في قانون الانتخاب للمجلس التشريعي

١ - ان تعتبر بلاد الامارة دائرة انتخابية واحدة .

٢- ان يكون الانتخاب على اساس نسبة النفوس في كل مقاطعة من المقاطعات على ان يكون لكل خمسة آلاف من الذكور نائب واحد واذا زاد عدد الذكور عن الخمسة آلاف فالزيادة التي لا تبلغ ٢٥٠٠ لا تعتبر واذا بلغت الالفين وخمسمائة او زادت عن ذلك حتى الخمسة آلاف يكون لها حق انتخاب نائب آخر  
ان تؤلف هيئة تنفيذية لتلقي دفاتر الانتخاب والامراف على عملية الانتخابات من اعضاء الجمعية  
٣- البلدية في كل مقاطعة .

٣ - البلدية في كل مقاطعة .

[illegible]

ان قانون الانتخاب للمجلس التشريعي لا يستند على اسادات انتخابية صحيحة ولا يؤمن بمثيل البلاد  
متميلاً حقيقةً وإن اجراء الانتخاب على غير اساس عدد النفوس امر لم يسبق له تمثيل في سائر البلاد التي تمارس  
الانتخابات النيابية . وفي جميع البلاد بناط حق الاشراف على الاعمال الانتخابية بأشخاص يمثلون الاهاليين  
وكذلك يعطى للمجالس النيابية حق تفديق الاعتراضات التي ترد على الانتخابات كما يعطى لتلك المجالس  
حق تصديق الانتخابات او عدمه

لهذا روعي من الموافق من قانون معدل لقانون الانتخاب للمجلس التشريعي ضمن الاساسات  
المسنة آنفاً .

فترجو وضع اقتراحنا هذا على بساط البحث في المجلس التشريعي الموقر وحوائثه على الحكومة لوضع تسريع بشأنه ليعرض على المجلس التشريعي في دورته القادمة ونفضلوا بقبول فائق الاحترام

1944-4-19

عضو المجلس التشريعي  
عادل العظمه

« فقرر المجلس طابعه ونوزعه للبحث فيه بعد مضي خمسة أيام » .

« قري » اقتراح عادل بك بشأن سن قانون معدل نظام رسوم المحاكم :

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافغاني .

لقد جرى البحث مراراً في المجلس التشريعي الموقر حول نظام رسوم الحاكم وانقمت الكلمة على ان الرسوم المفروضة في ذلك النظام باهظة وغير متفقة مع المقصد الاصلي من استيفاء الرسوم في دوائر العدل وكذلك وجد ان النظام المذكور يحتوي على مواد مختلفة بشأن دفع رسوم اضافية على رسوم الدعاوى والاحكام الامر الذي يشكل المراحة للحاكم دون مبرر .

لذلك فقد اتفق عند البحث في امر النظام المذكور على سن قانون بميل الاحكام نظام رسوم المحاكم تضمن  
الرسوم الباهظة الى حد يتناسب مع مقدرة الالاهين والمقصد الاصلي من فرض الرسوم على راجعي المحاكم وتبديل  
سائر مواد القانون بحيث تصبح مراجعة المحاكم سهلة على الجميع .  
هذا وان احصاءات وزارة العدلية قد دلت على ان عدد القضايا وكذلك الرسوم التي استوفتها الخزينة قد  
تناقصت منذ ان بوشر بتطبيق نظام الرسوم المذكور .

لذلك فإننا نقترح سن قانون معدل لنظام رسوم المحاكم ضمن الاساسات الآتية:

١- ان لا يتجاوز الرسم (٢) بالية في البداية والاستئناف فيؤخذ نصف الرسم تلقا والنصف الآخر عند اخراج اعلام الحكم.

اعلام الحكم .

١٥٠



- ٢- ان يلقى رسم التسجيل والدعوة والتبليغ وخرج الصورة ورسم صور الوثائق .
- ٣- ان تستثنى جميع المعاملات والاوراق والمستندات الواردة للمحاكم والصادرة منها من رسم الطوابع .
- ٤- ان تحسب الرسوم عند اخراج الاعلام بالنسبة لقيمة المحكوم به وعند الاستئناف تحسب على اساس قيمة المبلغ او للمحكوم به الذي جرى الاستئناف من اجله .
- ٥- ان يكون رسم الاجراء ( ٢ ) بالثمة ولا يؤخذ سلفاً بل يحصل من المبالغ التي تستوفى من المحكوم عليه بآدى ذي بدو واذا مضت مدة ستة اشهر وتزكت القضية بعتبر الرسم مستحقاً فسطر دائرة الاجراء مذكورة للمالية لتحصيل المبلغ المستحق للخزينة وفقاً لقانون تحصيل الاموال .
- ٦- ان تعدل رسوم قضايا الافلاس ايضاً بصورة متناسبة مع ما جاء في البند الاول .
- ٧- ان تعدل الاحكام المتعلقة بتأجيل دفع رسوم المحاكم وفقاً لما جاء في ذيل قانون رسوم المحاكم الشرعية .
- فارجو وضع هذا الاقتراح على بساط البحث في المجلس التشريعي الموقر واحالته على الحكومة لسن قانون بشأنه على ان يعرض على المجلس التشريعي الموقر في دورته القادمة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي
- عضو المجلس التشريعي  
( عادل المظله )

٢٠-٣-١٩٣٣

« فقرر المجلس طبعه ونوزعه البحث فيه بحد مضي خمسة ايام »

« قرى » اقتراح قاسم بك المندلاوي بشأن تعديل بعض مواد قانون منع الجرائم .

اقتراح بشأن تعديل بعض مواد قانون منع الجرائم

مادة

- ١- يسمى هذا القانون قانون تعديل منع الجرائم لسنة ١٩٣٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢- تلغى المادة الرابعة من قانون منع الجرائم لسنة ١٩٢٧ .
- ٣- يستعاض عن المادة الخامسة من قانون منع الجرائم بما يأتي :
- اذا تقدم للمدعي العام اخبار موثوق بها او بينات تدل على وجود اشخاص في منطقة اختصاصه يدخل في عدد الاشخاص المذكورين ادناه فيجوز له ان يأمر ذلك الشخص بالحضور امامه وبعد ان يجد سبباً كافياً لسوقه للمحكمة من اجل الامور المنوطة عنها في الفقرات الآتية يطلب اليه كفاية لاجل الحضور للمحكمة عند الطلب ومن ثم يسوقه فوراً للمحكمة الابتدائية التي لها عند ما تقتنع بصحة الاخبار والبينات ان تطلب الى ذلك الشخص على الصورة المذكورة فيما يلي :
- ان يقدم سنداً على نفسه بالكفلاء او بدونهم يتعهد فيه بحسن سلوكه لمدة لا تزيد على سنة واحدة -
- ( أ ) اي شخص يوجد في اي محل سواء كان ذلك المحل عمومياً ام خصوصياً في ظروف تقتنع منسباً للمحكمة ان ذلك الشخص كان على وشك ارتكاب جريمة او المساعدة على ارتكابها .
- ( ب ) كل شخص اعتاد ان يكون نهباً او لصاً او ان يخفي اشياء مسروقة او اعتاد على حماية اللصوص او

ايوانهم او مساعدتهم على اخفاء الاشياء المسروقة والتصرف فيها او من كان مستتباً لدرجة يصبح في بقائه مطلق السراح بدون كفالة خطر على الجمهور .

٢٠-٣-١٩٣٣

عضو المجلس التشريعي  
قاسم المندلاوي

### الاسباب الموجبة

حيث ان اعطاء الصلاحية للحكام الاداريين بأمور قضائية هامة لا يتناسب مع النظريات القانونية الصحيحة ولما كان احتمال اخلال شخص ما بالأمن او تعكيره صفو الجمهور ونهجه منهجاً خطراً او اثار البغضاء بين الحكومة والاهل من الامور التي لا يجوز انعقاب عليها وحيث ان الموازنة على قلب الحكومة قد نص على العقاب عليه في قانون الجزاء ولما كانت المحاكم اكثر تأمناً للعدل من الحكام الاداريين الذين قد يكونوا عرضة الوقوع تحت تأثير السلطة الادارية كذلك اقترح وضع التعديلات السالف بيانها في قانون منع الجرائم وحالة الامر على الحكومة لوضع مشروع قانون على الصورة السالفة الذكر ليحال ذلك المشروع على المجلس التشريعي في دورته القادمة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عضو المجلس التشريعي  
قاسم المندلاوي

٢٠-٣-١٩٣٣

« فقرر المجلس طبعه ونوزعه البحث فيه بحد مضي خمسة ايام »

« قرى » اقتراح هاشم بك خير بشأن تعديل قانون ضريبة الاراضي والمسقات لسنة ١٩٢٨

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

لقد وضع قانون ضريبة الاراضي والمسقات في ظروف اقتصادية ملائمة حيث كانت قيم الاملاك والعروض واجور الاملاك مرتفعة جداً واثابة الابنية على العروض الحالية قائماً على قدم وساق . وقد جرى التحرير في مدينة عمان في تلك الظروف الثلاثة ونفذ القانون المذكور في المدينة المذكورة التي امتازت عن غيرها من المدن بارتفاع اسعار واجور املاكها وقد ظلت سائر المدن تابعة لاحكام القانون القديم وعلى ذلك كانت الضريبة تؤخذ في مدينة عمان اكثر منها في بلدة اخرى .

و بعد ان جرى التحرير في مدينة عمان على اساس اسعار الاملاك واجرها الباهظة وقشذ تأخرت البلاد اقتصادياً كما هو معلوم وتنازلت قيم الاملاك واجورها تنازلاً فاحشاً بصورة عامة وقد بلغ النزول الثلث في اكثر المحلات والثلثين في بعض المحلات .

ان للمادة ٢٦ من القانون المذكور المعدلة في سنة ١٩٢٨ وان نصت على امكان طالب صاحب الملك الذي تقص اجار (٥) بنسبة الثلث اعادة الترخمين . الا انه لم يستفد احد من هذا النص اما لجهل احكام القانون او لصعوبة المراجعة والوصول الى تحقيق الغاية المنشودة وللقيود الموضوعة في ذلك القانون .

والمادة ( ٢٥ ) المعدلة في سنة ١٩٢٨ قد نصت على ان الترخمين يجري بصورة عامة في عشر سنين مرة وعلى هذا لا يتسنى تخفيض الضريبة التي اصبحت باهظة جداً الا بعد مرور تلك المدة على اجراء التحرير .

لجنة صيد السمك



لهذه الأسباب وضع التعديل المتعلق بالمادة (٢٥) من القانون المذكور ثم جاء في المادة الأولى من القانون المذكور ان الضريبة تستوفي عن كافة الابنية والاراضي الواقعة ضمن حدود البلديات وفي المادتين ٣ و ٢ ذكرت الابنية والاراضي المستثناة بصورة دائمة وموقفة وقد جاء في الفقرة (ج) التي وضعت في سنة ١٩٢٨ ان الاراضي المتروكة مستثناة من الضريبة وقصد منها على ما ظهر من التطبيقات الجارية ، الاراضي المتروكة للمنافع العامة كالزراعي والبيادر وما شابهها ولم تستثن العرصات الحالية وربما كان عدم استثناء العرصات الحالية الواقعة ضمن حدود البلديات في عمله وموافق للعدل والانصاف عندما كان بيع العرصات واقامة الابنية عليها قائما على قدم وساق وبينما كانت رغم العرصات ترتفع ارتفاعا كبيرا بين سنة واخرى لما قد توقفت بيع العرصات ونزلت اسعارها كما انقطعت اعمال الانشآت تبعاً لمظروف الاقتصادية فلم يعد من العدل والانصاف فرض ضريبة على العرصات الحالية التي ليستفاد اصحابها منها .

لهذه الاسباب وضعت الاضافة على الفقرة (ج) من المادة الثالثة من القانون المذكور فارجو وضع اقتراحي هذا على بساط البحث في المجلس التشريعي للوقر وحوالته على الحكومة لسن قانون ضمن الاساسات المبينة في المواد المبينة ذيلاً ، ونفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي .

#### مشروع القانون

- ١ - يسمى هذا القانون قانون تعديل قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٢٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- ٢ - يضاف الى الفقرة (ج) من المادة الثالثة من القانون المذكور عبارة (والعرصات الحالية) .
- ٣ - تخفيض ضريبة الاراضي والمسقات في مدينة عمان الى خمسة بالمئة من كامل قيمة الاجار .
- ٤ - تعدل المادة (٣) من قانون تعديل قانون ضريبة الاراضي والمسقات الداخلة ضمن حدود البلديات لسنة ١٩٢٨ كما يأتي :

- (١) اذا كان البناء مستعملاً لسكن صاحبه فقط فان الضريبة تكون بنسبة  $\frac{١}{٣}$  بالمئة من كامل قيمة اجار البناء .
- (٢) اذا كان قسم من البناء مستعملاً لسكن صاحبه وانقسم الاخر مؤجراً فان قيمة الضريبة تكون تكون  $\frac{١}{٣}$  بالمئة .

١٩٢٣-٣-٢٠

عضو المجلس التشريعي  
هاشم خير

فقر المجلس طبعه وتوزعه للبحث فيه بعد مضي خمسة ايام

قرئ اقتراح محمد باشا السعد بشأن مشروع ذيل لقانون المصرف الزراعي .

#### الاسباب الموجبة

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم .

بسبب الازمة الاقتصادية الحادثة في السنين الاخيرة لم يستطع بعض مديوني المصرف الزراعي تأدية ما

عليهم للمصرف المذكور فقام المصرف بمقتضى احكام القانون لبيع اراضي مديونية لاستيفاء مطلوبه ، غير ان تلك الضائقة حالت دون ظهور طالبين لشراء الاراضي باسعار موافقة فاضطر المصرف لشراؤها باثمان تسادل ماله على المديونين من اموال وثقيدت تلك الاموال على اسم المصرف باثمان بخسة جداً على ان ادارة المصرف لم تستند من الاراضي التي تسجلت على اسمها فاما ان اغتصبت من قبل المجاورين او بقيت معلقة وعلى هذا فان المصرف الزراعي لم يتمكن من اخذ اي ايراد من الاراضي واصبح جزء من رأسماله معطلا واصحاب الاراضي قد حرموا من استثمار اراضيهم واعاشة عيالهم وتادية ما عليهم من ديون .

فيجدد بادارة المصرف والحالة هذه ان تنشئ مع ايجابات الاحوال الاقتصادية وان تسهل للمديونين ما امكنها ايفاء ما عليهم فتوهمر منهم اراضيهم المسجلة على اسمها يسدل اجار يعادل الفائدة القانونية للترتبة على المبلغ الذي لها وتقسط ذلك المبلغ على اقساط معتدلة ومتناسبة مع ايراد الارض ومقدرة المدين تدفع تلك الاقساط مع بدلات الاجار في كل سنة على ان يخفض بدل الاجار في كل سنة بالنسبة لما تسدد من الاقساط وعندما يتم دفع الاقساط مع بدلات الاجار تعيد ادارة المصرف الارض الى صاحبها .

لهذه الاسباب والغاية ارجو حواله المشروع المربوط في هذه العريضة على المجلس التشريعي للوقر حتى اذا اقر لزمه احيل على الحكومة لوضع الصيغة المتضمنة ضمن الاساسات المبينة في المشروع .

ونفضلوا بقبول فائق احترامي .

#### مشروع ذيل لقانون المصرف الزراعي

##### المادة

- ١- يجوز لمجلس ادارة المصرف الزراعي ان يتعاقد مع مديوني المصرف الذين عجزوا عن أداء ما عليهم له فانتقلت اراضيهم لاسمه على تأجير تلك الاراضي لهم وتقسط مبلغ الدين عليهم ضمن الشروط الآتية :
- ( أ ) ان توهمر الاراضي المذكورة من اصحابها الاصليين لمدة مناسبة بدلا اجار لا يتجاوز الفائدة القانونية عن ما يكون للمصرف في ذمتهم او ما يتبقى له بعد المباشرة بدفع الاقساط للبحوث عنها في الفقرة (ب) .

- (ب) ان يقسط مبلغ الدين على اقساط معتدلة ومتناسبة مع ايراد الارض ومقدرة المدين تدفع في كل سنة مع بدل الاجار .

- (ج) ان تصاد الارض الى صاحبها عند تسديد المبلغ المطلوب مع بدلات الاجار للنمو عنها .

- (د) ان يشترط في العقد انه اذا لم تؤد الاقساط في مواعيدها تمسوخ الاجارة دون حاجة الى اذار واسترد

الارض من المستأجر .

عضو المجلس التشريعي

(محمد السعد)

١٩٢٣-٣-٢٠

« فقر المجلس طبعه وتوزعه للبحث فيه بعد مضي خمسة ايام »

تمت تصديقه  
المجلس التشريعي



« قرئ » اقتراح عادل بك بشأن قانون الطوابع .

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

ان قانون الطوابع المرعي الاجراء كثير المواد والذبول والتشويش بحيث لم يتسن لاحد حفظ مواده والعمل بمقتضاها في كل معاملة نص القانون على كونها تابعة لرسم التمتع والطوابع ولهذا يمكن القول بان اكثر الموظفين يجهلون اكثر نصوص ذلك القانون اولا يفهمونها واذا كانت الحالة في الموظفين على ما ذكر فانه لابد من التاكيد بان السواد الاعظم من الشعب يجهل احكام ذلك القانون اولا يفهم معانيه ومراميه اضاف الى ذلك عدم تمكن الناس من الحصول على الطوابع في القرى او في مضارب العشائر عندما يرغبون في كتابة سند او تنظيم عقد آخر .

لهذه الاسباب كانت الحكومة وعدت بسن قانون جديد للطوابع يكون سهل الماطلة والحفظ وتراعى فيه حالة البلاد من كل الوجوه ولان لم تتجز الحكومة ذلك الوعد وبقيت معاملات الناس تابعة لاحكام هذا القانون للتعرف بعدم ملائمته لاحوال البلاد .

هذا ولما كانت الغرامة المعينة في قانون الطوابع فاحشة ومن القواعد الجزائية ان يكون بين الجزاء والجرم نسبة عادلة وحيث ان الزام جميع الموظفين الذين هم عنهم معاملة لم تراع فيها احكام قانون الطوابع بقرامات فاحشة ايضا لا يتفق مع العدل لكون التدقيق في المعاملات من وجهة انطباقها على احكام قانون الطوابع او عدمه قد يصرف اولئك الموظفين عن القيام بوظائفهم الاصلية حتى القيام و يؤخر عليهم اعمالهم الهامة ناهيك عن ان الزام موظف من كبار الموظفين ومن القضاة بقرامة من اجل سهو بدلو منه في تدقيق اضبارة كبيرة فيها عدد لا يستهان به من الاوراق التابعة للطوابع وجعله يستعطف العفو من المرجع بشأن تلك الغرامة فيه كلى المساس بكرامة اولئك الموظفين والقضاة .

لهذه الاسباب اقترح وضع القانون الآتي :

١- ان الغرامة التي يجب فرضها من اجل عدم الصاق الطوابع على الاوراق والمستندات بتبديء من مثل واحد من قيمة الطابع المتقضى الصافي على تلك الاوراق والمستندات ولا تتجاوز الخمسة امثال . وتفرض هذه الغرامة على منظمها وتُحصل منه وللحكمة التي تبرز اليها تلك الاوراق والمستندات حق تقدير الظروف في كل قضية والحكم بمقتضاها كما ان لما ان تعفى الغرامة بتاتا .

٢- تلغى المادتين ٤٧ و ٣٨ من قانون التمتع والطوابع المؤرخة في ٢٠ نيسان سنة ١٣٢١ المبلة في التذكرة السامية للمؤرخة في ١٥ حزيران سنة ١٣٢٢ .

٣- يشمل هذا القانون الطوابع المجازية ايضا كما انه يشمل جميع الغرامات التي لم تحصل حتى نشر هذا القانون . فارجو عرض هذا الاقتراح على المجلس التشريعي الموقر حتى اذا اقر لزوم حوائله على الحكومة لسن قانونه بمقتضاه على ان يعرض على المجلس لاقراءه في دورته القادمة وتفضلوا بقبول فائق احترامي سيدي .

١٨-٣-١٩٣٣

عضو المجلس التشريعي  
عادل المظنه

« قرر المجلس طبعه وتوزيعه للبحث فيه بعد مضي خمسة ايام »

« قرئ » اقتراح عادل بك ورقائه بشأن قانون تلك وتصرف الاجانب باموال غير منقولة

لائحة مشروع قانون تلك وتصرف الاجانب باموال غير منقولة

١- يسمى هذا القانون قانون تلك وتصرف الاجانب باموال غير منقولة في شرق الاردن لسنة ١٩٣٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢- تعني كلمة ( اجنبي ) في هذا القانون جميع الاجانب ماعدا العرب مولدا في الاردن من اب عربي وموطننا ( اي المواطنين في بلاد عربي ) وتعني كلمة ( تلك ) شرا المياطي والعرضات وسائر الحقوق فيها وتشمل كلمة تصرف شرا الاراضي وسائر الحقوق فيها واستجارها والمزارعة والممارسة فيها .

٣- يجوز ان يسمح للاجانب في التملك والتصرف باموال غير منقولة في شرق الاردن بمقتضى الاصول المبينة في هذا القانون .

٤- يخضع اي اجنبي يملك او يتصرف باموال غير منقولة في شرق الاردن لجميع القوانين المتعلقة بالاموال المذكورة . المعمول بها كما يخضع لدفع جميع الضرائب والرسوم المفروضة والتي قد تفرض على الاموال المذكورة واصلاحيات محاكم شرق الاردن دون قيد ولا شرط في جميع المسائل المتعلقة بتلك الاموال .

٥- على كل اجنبي يود ان يملك او يتصرف باموال غير منقولة في شرق الاردن ان يقدم طلبا الى دائرة الاراضي في عمان يبين فيه هوية صاحب المال وطالب التملك او التصرف وموقع المال وحدوده ومساحته وانه او بدل اجاره ومدة وسائر شروط الاجار او المزارعة او الممارسة ويربط مع هذا الطلب مخطط الاموال المذكورة ووثائق هوية الطالب والاسباب الداعية للتملك او التصرف .

وبعد ان يحقق مدير الاراضي في جميع ما جاء في الطلب المذكور ويتثبت من صحته يعلن مضمونه في الجريدة الرسمية على الجمهور الذي لكل فرد منه ان يبين امتراضاته عليه من حيث تأثيره على مصالحه الخاصة وعلى مصلحة القرية التي ينسب اليها وكذلك يلم مدير الاراضي المتصرف الذي يقع المال بطل لوائحه عن الطلب الواقع ليدين ملاحظاته من جهة تأثير اتمام المعاملة المطلوبة على الادارة والمصلحة العامة ويعلم ايضا قائد المقاطعة الذي يبين ملاحظاته بشأن الطلب المذكور من جهة علاقته بالامن العام وبسند ثلاثة اشهر من تاريخ الاعلان والاعلام يقدم مدير الاراضي اضبارة القضية مع لائحة بملاحظاته الى رئيس الوزراء الذي عليه ان يحيل الامر على المجلس التنفيذي في حالة عدم وجود اعتراض جدير بالنظر والاعتبار وللمجلس التنفيذي ان يتخذ قرارا برفض الطلب اذا رأى مذكورا في تليته وفي حالة موافقة المجلس على الطلب يعين الشروط المناسبة التي يجب على طالب التملك او التصرف مراعاتها وبعد ذلك يعرض الامر على المجلس التشريعي لاقراءه او رفضه وفي حالة الموافقة عليه من قبل المجلس المشار اليه يرفع الامر لسمو الامير المعظم الذي اما ان يصا دق على قرار المجلس او يرفضه .

٦- كتاب العدل ممنوعون من تسجيل او تصديق اي عقد يتعلق بتلك او تصرف اجنبي باموال غير منقولة .

تمت  
الجنة  
العدل



- ٧- ممنوع اجراء عقد يتعلق بتملك او تصرف اجنبي بأموال غير منقولة الا بمقتضى الاصول المبينة في المادة الخامسة .
- ٨- ممنوع اتخاذ الاسم المستعار في تملك وتصرف الاجانب في الاموال غير المنقولة .
- ٩- المحاكم ممنوعة من سماع دعوى متعلقة بتملك او تصرف اجنبي بأموال غير منقولة الا اذا كان ذلك الاجنبي قد تملك او تصرف بملك الاموال بمقتضى الاصول المبينة في هذا القانون .
- وكذلك لا تسمع المحاكم اية دعوى تتعلق بشن عقار او اجرة ارض او حصة مزارعة او اي بدل او اي عطل وضرر نشأ عن عقد مع اجنبي يتعلق بأموال غير منقولة الا في حالة وقوع التملك او التصرف بمقتضى الاصول المبينة في هذا القانون .
- ١٠- ليس للحكومة ان تملك ممتلكاتها من اجنبي او تسمح الاجنبي باراضيها الا بالطريقة المبحوث عنها في المادة الخامسة .

١١- ليس الاجنبي حتى الأولوية والشفقة في الاموال غير المنقولة .

١٢- لدائرة الاراضي ان تمنع عن اجراء معاملة تملك او تصرف بأموال غير منقولة اذا اقتنعت بان المعاملة تجري باسم اجنبي وان اسم المشتري هو اسم مستعار وكذلك لما ان تبطل اية معاملة تملك او تصرف بأموال غير منقولة ثبت لما انها جرت خلافا لاصول الموضوعة في هذا القانون وذلك بعد الحصول على حكم من محكمة بدائية .

١٣- ليس في هذا القانون ما يمنع من اجراء معاملة تأمين على اموال غير منقولة مع اجنبي غير انه في حالة وضع ذلك المال بالازاد الملقى لبيعه لا يحق للدائن الاجنبي ان يشترك بالازاد ويطلب تسجيل المال المذكور على اسمه الا بعد اتباع الطريقة المبينة في المادة الخامسة ويشمل مفعول هذه المادة البيوع الاجبارية الاخرى المنبثقة من ديون عائدة للاجانب .

١٤- ان هذا القانون يشمل ما قبله فيما يتعلق بدعوى طلب تنفيذ العقود المتعلقة بتملك وتصرف الاجانب بأموال غير منقولة . اما الدعوى باسترداد ثمن العقار او اجرة الارض او حصة المزارعة او ائتمار ومصاريفه المغارة للمستند بها الى عقد تم قبل نشر هذا القانون فيجوز سماعها والحكم بما يقتضي قانونا بشأنها .

اعضاء المجلس التشريعي

( عادل العظمه ) ( قاسم المندواوي ) ( حسين الطراونه ) ( حمد بن جازي ) ( محمد السعد )

#### الاسباب الموجبة

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم .

لما كان تملك وتصرف الاجانب بالاموال غير المنقولة تابع لقيود خاصة لما في تصرف هؤلاء الاجانب يلاقي ولا شرط من الاخطار المهددة لكيان الدولة . وحيث ان بلادنا العزيزة قد تتعرض لاطار عظمه من جراء فتح ابوابها للاستثمار والاستثمار الاجنبي ، وجدنا من مقتضى المصلحة العامة سن القانون المربوط في هذه المريضة .

فترجو عرض المشروع على المجلس التشريعي بصورة مستعجلة حتى اذا اقر لزومه احيل على الحكومة لوضع مشروع مستعجل ضمن الاساسات المبينة فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام مولانا المعظم .

٢٠-٣-١٩٣٣

عضو المجلس التشريعي  
عادل العظمه

« فقرر المجلس طبعه وتوزيعه للبحث فيه بعد مضي خمسة ايام » .

« قرئ » اقترح عادل بك ورقائه بشأن تحرير النفوس

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

ان جميع البلاد المتسدة قد اهتمت بتحرير النفوس لما في احصاء عدد النفوس من الفوائد العظيمة من وجوه عديدة اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية وجميع الحكومات المجاورة قد اهتمت بتحرير نفوسها واجرت ذلك مرات عديدة وخصصت المبالغ اللازمة وصرفت ثلها للفوائد المنتظرة من التحرير لذلك نترح وضع قانون لتحرير النفوس في بلاد الامارة والمباشرة بالتحرير بالقرب وقت ممكن اسوة بالبلاد المجاورة .

فترجو وضع اقتراحنا هذا على بساط البحث في المجلس التشريعي الموقر حتى اذا اقر لزومه احيل على الحكومة لوضع تشريع بشأنه على ان يعرض على المجلس في دورته القادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي .

في ٢٠-٣-١٩٣٣

قاسم المندواوي هاشم خير عادل العظمه محمد السعد

« فقرر المجلس طبعه وتوزيعه للبحث فيه بعد مضي خمسة ايام » .

الرئيس - مواضع الجلسة المقبلة .

مايرد من اللجان .

ورفعت الجلسة .

سكرتير المجلس التشريعي  
همزكي

تمت  
الجلسة  
التي  
عقدت  
في  
الـ  
٢٠  
من  
الـ  
٣  
من  
الـ  
١٩٣٣